# الخلاف حول واحة البريمي وأثرها على العلاقات السعودية الإماراتية بين عامي 1952-1955م

م.م. ذكرى عبد الدين عزيز
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية
thikraabd@uomustansirivah.edu.iq

**مستخلص البحث:**
يشمل البحث المعنون بـ **((الخلاف حول واحة البريمي وأثرها على العلاقات السعودية الإماراتية بين عامي 1952-1955م))** مقدمة وأربع مباحث، يتناول الجانب التاريخي والجغرافي لمنطقة البريمي، وفيه المجال السياسي الاستراتيجية والاقتصادية لهذه المنطقة، والخلفية التاريخية للنزاعات الإقليمية في المنطقة قبل هذا النزاع، والأطراف المتنازعة ومصالحها فيها، ويتضمن المبحث الثاني الخلاف حول واحة البريمي من خلال الأسباب (المباشرة) والأسباب غير المباشرة لاندلاع الخلاف الحدودي والأحداث والتطورات، وتحليل الأحداث الرئيسية التي شهدها الخلاف الحدودي، ودور القوى الإقليمية والدولية في الصراع، والنتائج والتداعيات على المدى القصير، ويحتوي المبحث الثالث تأثير الخلاف حول واحة البريمي على المعاملات السعودية الإماراتية، وتحليل المواقف الرسمية وردود الفعل من كلا البلدين تجاه الخلاف الحدودي، وتأثير النزاع الحدودي على مستوى الثقة والتعاون بينهما في الفترة اللاحقة، ودور الوساطات والجهود الدبلوماسية في احتواء تداعيات الخلاف الحدودي، وتأثير تأسيس دولة الإمارات على مسار العلاقات، وفي نهاية البحث يوجد خاتمة وتلخيص أهم النتائج وأبرز التوصيات، وقائمة الكتب المستخدمة.

**الكلمات المفتاحية:** واحة البريمي، السعودية، الإماراتية، عامي 1952-1955م.

**مقدمة:**

يُعرف أن منطقة البريمي تتسم بأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، وقد حدث فيها بعض النزاعات الإقليمية التي سبقت الخلاف الحدودي حول البريمي، وقد حدث تقارب بين الشركات البريطانية والأمريكية على هذه المنطقة لتلاقي مصالحهما حولها، ودفع ذلك بهما إلى إذكاء الخلافات العربية كنوع من أنواع استغلال الخلافات وإضعاف موقف العرب بهدف تعزيز المصالح البريطانية الأمريكية، ويوضح البحث الأهمية التاريخية حول البريمي كحدثٍ محوري في تاريخ المنطقة، وبيان أهمية دراسة تأثير هذا الخلاف الحدودي على مسار العلاقات بين السعودية والإمارات (قبل وبعد تأسيس الاتحاد)، وهناك اهتمام شخصي بفهم جذور العلاقات بين دولتين محوريتين في المنطقة، بالإضافة إلى الحاجة إلى دراسة معمقة لتأثير البريمي على هذه العلاقات، خاصة في ظل محدودية الدراسات التي تتناول هذا الجانب بشكل مباشر، ويتبع البحث المنهج التاريخي من خلال تتبع الأحداث والوثائق والمصادر التاريخية المتعلقة بالخلاف الحدودي حول البريمي والعلاقات السعودية الإماراتية في تلك الفترة، لتحليل الوثائق والخطابات والمواقف الرسمية الصادرة من كلا البلدين وتقييم تأثيرها على العلاقات الثنائية، والاعتماد على مصادر متنوعة كالكتب والمقالات والدراسات التاريخية والسياسية. يتناول المبحث الأول **الجانب التاريخي والجغرافي لمنطقة البريمي**، ويتضمن المبحث الثاني **الخلاف حول واحة البريمي**، ويحتوي المبحث الثالث **تأثير الخلاف حول واحة البريمي على المعاملات السعودية الإماراتية**، وتحليل المواقف الرسمية وردود الفعل من كلا البلدين تجاه الخلاف الحدودي، فهذا البحث دور مهم في اعتماده نموذجاً لحل الخلافات العربية بالتعقل والحكمة والتأخي.

**المبحث الأول- الإطار التاريخي والجغرافي لمنطقة البريمي:**

تتميز منطقة البريمي بموقع جغرافي استراتيجي حيوي في شمال غرب عُمان، على الحدود مع دولة الإمارات، وتحديدًا مع إمارة أبو ظبي، وهذا الموقع جعلها نقطة التقاء مهمة للطرق التجارية القديمة في الاتجاه الجنوبي الشرقي للجزيرة العربية، ومركزًا للتبادل التجاري والثقافي عبر التاريخ[1]. لقد عملت السعودية والإمارات بتنسيق وثيق للحفاظ على الأمن في الخليج، خاصة في ظل التحديات المختلفة التي واجهتها المنطقة خلال القرن العشرين. وباختصار، يمكن وصف التعاملات السياسية بين السعودية والإمارات خلال القرن العشرين بأنها كانت قوية ومتينة وقائمة على التفاهم المتبادل والتنسيق المستمر والمصالح المشتركة. وقد شكلت هذه العلاقات نموذجًا مهمًا للتعاون السياسي الإقليمي، وساهمت بشكل كبير في الحفاظ على الاستقرار والأمن في الخليج[2]، ولتأكيد هذا يمكن ملاحظة وتلخيص هذا التعزيز من خلال عدة مؤشرات:

1. الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى: استمرارها وتكثيفها بين قادة البلدين والمسؤولين الرفيعين يعكس الميل المشتركة في تقوية العلاقات والتنسيق بالمواقف.
2. تفعيل مجلس التنسيق السعودي الإماراتي: هذا المجلس أصبح منصة مؤسسية فاعلة لإطلاق وتنفيذ مبادرات استراتيجية مشتركة في مختلف القطاعات، مما يدل على التوجه نحو تكامل حقيقي.
3. التوافق الكبير في السياسات: يظهر بشكل واضح التنسيق والتشاور المستمر.
4. نمو التعاون الاقتصادي والاستثماري: التزايد الدائم والمستمرة في كمية التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع اقتصادية مشتركة طموحة، يؤكد على عمق الشراكة الاقتصادية[3].

**أولاً-أهمية منطقة البريمي الاستراتيجية والاقتصادية:**

تعود جذور منطقة البريمي إلى فترة عصور ما قبل ظهور الكتابة، حيث تشير الاكتشافات الأثرية إلى فترة الألفية الثانية قبل الميلاد بوجود أماكن استقرار بشرية فيها، وقد عُرفت المنطقة تاريخيًا باسم "توأم" أو "أرض الجو"، ربما بسبب ارتفاع سهولها أو لوجود مستوطنتين متجاورتين هما العين والبريمي، وأدت البريمي دورًا مهمًا في مختلف الحقب التاريخية، وكانت محطة رئيسية على طرق القوافل الرابطة بين الداخل العماني والمناطق الساحلية والواحات الداخلية، كما كانت المنطقة مسرحًا لأحداث تاريخية مختلفة، وشهدت صراعات ونزاعات[4].تضم المحافظة عددًا من الأودية المهمة مثل وادي الجزي ووادي حميضة ووادي صاع، والتي تساهم في خصوبة الأراضي وتنوع الغطاء النباتي، كما تتميز البريمي بمناخ صحراوي حار في الصيف ومعتدل في الشتاء، ويكتسب موقع البريمي الحدودي أهمية استراتيجية كبيرة، حيث تعتبر بوابة عبور رئيسية بين عُمان ودولة الإمارات، وهذا الموقع يسهل حركة التجارة والنقل بين البلدين، ويعزز التكافل المادي (الاقتصادي-الأمني) المشترك[5]. كما أن قربها من المراكز المدنية والاقتصادية الكبرى في كلا البلدين، مثل العين وأبو ظبي من الجانب الإماراتي، والمناطق الشمالية من عُمان، يزيد من أهميتها كمركز للتبادل التجاري واللوجستي، وكذلك تتمتع البريمي بأهمية اقتصادية متزايدة، مدفوعة بموقعها الاستراتيجي ونشاطها التجاري المتنامي، وتعتبر المحافظة سوقًا تجاريًا نشطًا يستقبل البضائع والسلع من مختلف أنحاء عُمان والإمارات[6]. كما أن وجود المنطقة الصناعية فيها، والتي تمتد على مساحة واسعة، يساهم في تعزيز القطاع الصناعي، وتولي الوزارة في عمان اهتمامًا خاصًا بتطوير البنية الخدمية في المحافظة، وإنشاء المشاريع لاستمرار التنمية التي تهدف إلى تنشيط الجوانب الاقتصادية والسياحية، بالإضافة إلى ذلك تزخر البريمي بالمقومات السياحية والتراثية، مثل الحصون والقلاع والأفلاج القديمة، مما يجعلها وجهة جاذبة للسياح والزوار، ويساهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز الاقتصاد المحلي، وباختصار تعد منطقة البريمي ذات أهمية كبيرة، فموقعها الحيوي على مفترق الطرق التجارية،

وتاريخها العريق، وتنوعها الجغرافي، وثرواتها الطبيعية، تجعلها منطقة محورية في عُمان، وتساهم بشكل فعال في تأكيد التفاعلات التجارية والتعاون الاقتصادي مع دول الجوار، ومع استمرار جهود التنمية والتطوير، من المتوقع أن تزداد أهمية البريمي ودورها في المنطقة[7].

في العصر الحديث، شهدت البريمي تطورًا ملحوظًا، خاصة بعد اكتشاف النفط في المنطقة وتزايد أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية، وتم إنشاء محافظة البريمي رسميًا، لتشمل ولايات البريمي ومحضة والسنينة، وتتميز البريمي بتنوع أشكال التضاريس التي تجمع بين الجبال والسهول والوديان، وتعتبر واحة البريمي، التي تشترك فيها مع مدينة العين الإماراتية، منطقة خصبة تشتهر بزراعة النخيل والفواكه والخضروات، بفضل توفر المياه الجوفية والأفلاج[8].

**ثانياً-الخلفية التاريخية للنزاعات الإقليمية في المنطقة قبل الخلاف الحدودي حول البريمي:**

تعود الخلفية التاريخية للنزاعات الإقليمية في منطقة البريمي بشكل أساسي إلى النزاع الحدودي الذي نشأ في منتصف القرن العشرين بين عُمان (ومشيخة أبو ظبي آنذاك بدعم بريطاني) والسعودية[9]، ويمكن تلخيص الأسباب والجوانب الرئيسية لهذا النزاع فيما يأتي:

**1. المطالبات السعودية بالسيادة:**

جذور تاريخية: استندت السعودية في مطالباتها إلى فترات سابقة كانت فيها بعض أجزاء المنطقة تخضع لنفوذ قوى مرتبطة بالدولة الأولى والثانية، كما ادعت أن واحة البريمي كانت تاريخيًا جزءًا من منطقة الأحساء.

اكتشاف النفط: مع ازدياد أهمية المنطقة لاحتمالية وجود النفط فيها في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، تصاعدت المطالبات السعودية بالسيادة على أجزاء واسعة من أراضي أبو ظبي وعمان، بما في ذلك واحة البريمي[10].

**2. المصالح الإنكليزية:**

النفوذ في المنطقة: كانت إنكلترا صاحبة النفوذ الأكبر في الخليج والمسؤولة عن حماية أمراء المناطق الساحلية المتصالح (بما فيها أبو ظبي).

مصالح شركات النفط: كانت إنكلترا حريصة على تأمين امتيازات التنقيب عن النفط لشركاتها في هذه المنطقة المختلف عليها.

مواجهة النفوذ السعودي: سعت إنكلترا للحد من النفوذ السعودي المتزايد في المنطقة[11].

**3. الأحداث الرئيسية للنزاع:**

اتفاقية لندن 1950: تم التوصل إلى اتفاق مؤقت يقضي بتجميد عمليات الاستكشاف وتحركات القوات في المنطقة المتنازع عليها لحين حل مسألة السيادة.

محاولة الاستيلاء السعودي 1952: أرسلت السعودية قوة صغيرة إلى واحة البريمي بقيادة تركي بن عبد الله العطيشان، مما أثار رد فعل إنكلترا قويًا.

التحكيم الدولي 1954-1955: تم الاتفاق على إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم دولية في جنيف، ومع ذلك انسحبت إنكلترا وأبو ظبي من التحكيم متهمين السعودية بالقيام إلى دور مؤثر بعض المحكمين.

السيطرة الإنكليزية 1955: قام الجيش الإنكليزي (كشافة ساحل عمان المتصالح) بالسيطرة على واحة البريمي وطرد الجيش السعودي[12].

**4. التسوية النهائية:**

معاهدة جدة 1974: بعد سنوات من التوتر، تم التوصل إلى حل نهائية للنزاع الحدودي بين السعودية ودولة الإمارات (التي تأسست عام 1971)، بموجب هذه المعاهدة، اعترفت السعودية رسميًا بدولة الإمارات وتم ترسيم الحدود بين البلدين، بما في ذلك منطقة البريمي، وباختصار كانت الخلفية التاريخية للنزاعات الإقليمية في منطقة البريمي تتمحور حول تنافس على السيادة والموارد (خاصة

النفط المحتمل) بين السعودية من جهة، وعُمان ومشيخة أبو ظبي بدعم بريطاني من جهة أخرى، وقد شهدت المنطقة فترة من التوتر والمواجهات قبل أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الحدودي في عام 1974، وعلى الرغم من تسوية هذا النزاع الرئيسي، إلا أن تداعياته التاريخية لا تزال تلقي بظلالها على العلاقات الإقليمية أحيانًا[13].

**التقارب الثقافي والاجتماعي:** استمرار التبادل الثقافي والفني، وتأمين طرق التنقل بين السكان وتقريب الروابط بين المواطنين[14] ، ففي تلك الفترة، كانت الحدود بين المشيخات والإمارات المتجاورة غير واضحة المعالم بشكل دقيق. كانت هناك مناطق متنازع عليها أو مناطق نفوذ متداخلة بين القبائل المختلفة التي كانت تدين بالولاء بشكل أو بآخر لسلطات مختلفة (مثل سلطنة نجد والأحساء أو الأمراء المناطق الساحلية). أدت هذه الأوضاع أحيانًا إلى نزاعات ومناوشات بين القبائل المتجاورة[15]، وكانت الإمارات والشايخ التي تشكل اليوم دولة الإمارات تحت الاحتلال البريطاني بموجب معاهدات مختلفة. هذا الوجود والنفوذ البريطاني كان له تأثير على طبيعة العلاقات مع القوى الإقليمية الأخرى، بما في ذلك سلطنة نجد والأحساء (التي أصبحت فيما بعد جزءًا من السعودية). كانت إنكلترا حريصة على نفسها ومصالحها ومناطق نفوذها في المنطقة، مما قد يؤدي أحيانًا إلى تعقيد العلاقات بين الأطراف المحلية[16]. وفي بعض الفترات، كان هناك نوع من التنافس على النفوذ الإقليمي بين القوى الصاعدة في المنطقة. على سبيل المثال، مع توحيد السعودية تحت حكم الملك عبد العزيز آل سعود، كان هناك اهتمام بتحديد مناطق النفوذ وتأمين الحدود. هذا التوجه قد يتصادم أحيانًا مع مصالح أو تصورات الأمراء المناطق الساحلية، وكانت هناك بعض الخلافات حول ملكية أو استغلال بعض الواحات والموارد المهمة التي تقع على المناطق الحدودية المتداخلة[17]. ولم تكن هذه "مشاكل" بالمعنى الحديث للعلاقات بين الدول: كانت هذه في الغالب تعكس طبيعة المنطقة القبلية والحدود غير المرسومة بدقة في تلك الفترة. لم تكن هناك "دول" بالمعنى الكامل للكلمة ذات سياسات خارجية واضحة ومستقرة، ولم تصل إلى صراعات واسعة النطاق: على الرغم من وجود بعض التوترات والنزاعات المحلية، إلا أنها لم تتطور إلى صراعات واسعة النطاق بين القوى الرئيسية في المنطقة، وتم تجاوزها مع قيام الدولتين الحديثتين: مع تأسيس دولة الإمارات وترسيم الحدود بشكل أوضح مع السعودية في المراحل اللاحقة، تم تجاوز معظم هذه المشاكل التاريخية وإرساء أسس لعلاقات قوية ومستقرة. وبشكل عام، وهناك إدراك مشترك لدى قيادتي البلدين بأهمية العمل معًا لمواجهة المخاطر والوصول إلى المصالح والأهداف، مما يدفع بالعلاقات نحو مزيد من التعزيز والتطور في المستقبل[18].لقد شهد القرن العشرين نشأة وتطور العلاقات الوثيقة التي تربط بين السعودية ودولة الإمارات، وهذه العلاقات التي قامت على أسس متينة من الجوار والتاريخ المشترك والمصالح المتبادلة، تعززت بشكل ملحوظ على مر العقود، لتشكل نموذجًا للتعاون الإقليمي البناء، فقبل قيام دولة الإمارات في عام 1971، كانت هناك روابط قوية تجمع بين المناطق التي تشكلها اليوم والسعودية، وتمثلت هذه الروابط في العلاقات القبلية والتجارية والثقافية، بالإضافة إلى الروابط الدينية المشتركة، فقد أدى الملك فيصل آل سعود بن عبد العزيز والشيخ زايد آل نهيان بن سلطان دورًا محوريًا في وضع اللبنات الأولى لعلاقات رسمية قوية، وتميزت هذه الفترة بتفاهم عميق ورؤية مشتركة لأهمية التعاون بين البلدين لتحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة، وكانت السعودية في مقدمات الدول التي رحبت بقيام دولة الإمارات ودعمت خطواتها نحو التوحد والازدهار، وشكل هذا الدعم نقطة انطلاق لعلاقات ثنائية قوية ومستمرة، وعرفت العقود اللاحقة من القرن العشرين نموًا ملحوظًا في التنسيق السياسي والأمني بين البلدين، وتجلى ذلك في تبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية، والتعاون في مواجهة التحديات المشتركة، بما في ذلك قضايا الأمن والاستقرار في هذه المنطقة، وبدأت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في التطور تدريجيًا خلال القرن العشرين، مع

التركيز على التجارة والاستثمار المتبادل، وساهمت الثروة النفطية في كلا البلدين في تعزيز هذه العلاقات وتوفير فرص للتعاون الاقتصادي المشترك، واستمرت الروابط الثقافية التاريخية والاجتماعية في الازدهار خلال القرن العشرين، وتمثل ذلك في حركة التنقل بين المواطنين، والتبادل الثقافي والفني، والمشاركة في المناسبات المشتركة، ويمكن القول: إن التعاملات بين السعودية وبين الإماراتية خلال القرن العشرين قد أرست أسسًا راسخة لشراكة استراتيجية قوية ومستدامة، وتميزت هذه العلاقات بالتعاون الوثيق والتنسيق المستمر في المجالات المختلفة، مما أسهم في تعزيز الاستقرار والازدهار في كلا البلدين وفي المنطقة بشكل عام، وإن الإرث القوي الذي تم بناؤه خلال هذا القرن يمثل ركيزة أساسية لمستقبل أكثر ازدهارًا وتعاونًا بين الشقيقين[19].

**ثالثاً-الأطراف المتنازعة ومصالحها في البريمي:**

إنَّ الأطراف الرئيسية المتنازعة على منطقة البريمي تاريخيًا كانت:

السعودية: استندت في مطالباتها إلى جذور تاريخية ونفوذ سابق في المنطقة، وتصاعدت مطالباتها مع اكتشاف احتمالية وجود النفط.

عُمان (ومشيخة أبو ظبي آنذاك): اعتبرت البريمي جزءًا من أراضيها التقليدية، وكانت أبو ظبي تتمتع بأهمية خاصة نظرًا لوقوع جزء كبير من واحة البريمي ضمن نفوذها.

إنكلترا: لعبت دورًا حاسمًا كقوة مهيمنة في المنطقة، وكانت تدعم أمراء المناطق الساحلية المتصالح (بما فيها أبو ظبي) وتسعى لتأكيد مطامعها النفطية والحد من النفوذ السعودي، وعلى الرغم من أن النزاع تم حله رسميًا بموجب معاهدة جدة عام 1974 بين السعودية ودولة الإمارات (التي ورثت حقوق مشيخة أبو ظبي)، إلا أن الأطراف الرئيسية في الخلاف التاريخي كانوا السعودية وعمان (وأبو ظبي بدعم بريطاني) [20].لقد كانت العلاقات الاقتصادية بين السعودية والإمارات خلال القرن العشرين في نمو وتطور مستمر، خاصة في مجال النفط، ففي المراحل الأولى، قبل اكتشاف النفط بكميات تجارية في الإمارات، كانت العلاقات الاقتصادية محدودة وتعتمد بشكل أساسي على التجارة التقليدية وبعض الأنشطة البحرية. ومع اكتشاف النفط وتصديره من كلا البلدين، وقد ساهم هذا الإطار في تنسيق السياسات النفطية بين البلدين، بما في ذلك مستويات الإنتاج والأسعار، سعيًا لتحقيق الاستقرار في السوق العالمية، وعلى الرغم من كونهما منافسين في سوق النفط العالمي، إلا أن البلدين استفادا من تبادل الخبرات والمعلومات في مجال استكشاف وإنتاج وتصدير النفط[21]، وبدأت تظهر بعض الاستثمارات المشتركة في قطاع الطاقة والصناعات البتروكيماوية في أواخر القرن العشرين، وإن كانت قليلة ومتواضعة في ذلك الوقت. وإلى جانب النفط، بدأت التجارة بغير البترول بين البلدين في النمو تدريجيًا، خاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وشملت مجموعة متنوعة من السلع والمنتجات، وبدأت تظهر بوادر الاستثمارات المتبادلة في المجالات غير النفطية، مثل العقارات والسياحة والخدمات، وإن كانت لا تزال في مراحلها الأولى، وشكلت المنافسة بين البلدين على حصص السوق النفطية تحديًا في بعض الأحيان[22]، إلا أن التعاون في إطار أوبك ساهم في إدارة هذه المنافسة، ومع نهاية القرن العشرين، بدأت تظهر لدى كلا البلدين رغبة متزايدة في تنويع اقتصاداتهما، وبدأت تظهر ملامح لتنويع هذه العلاقات لتشمل قطاعات اقتصادية أخرى[23].

**المبحث الثاني- الخلاف الحدودي حول البريمي: الأسباب والأحداث والتطورات:**

بينما يُطلق على الأحداث التي جرت في خمسينيات القرن الماضي اسم "نزاع البريمي" أو "أزمة البريمي" أكثر من "الخلاف الحدودي حول البريمي" بالمعنى الكامل للكلمة، إلا أن هناك أسبابًا مباشرة وغير مباشرة أدت إلى تصاعد التوتر والتحركات العسكرية التي عرفتها المنطقة[24].

**أولاً-الأسباب المباشرة والأسباب الحقيقية غير المباشرة لاندلاع الخلاف الحدودي:**

إن الأسباب المباشرة والأسباب الحقيقية "للخلاف"، فالأسباب غير المباشرة:

المطالبات التاريخية المتضاربة: ادعت كل من السعودية وعُمان (وأبو ظبي) تاريخيًا أحقيتها في منطقة البريمي بناءً على ولاءات قبلية ونفوذ متفاوت عبر العصور.
اكتشاف النفط: مع ازدياد أهمية المنطقة لاحتمالية وجود النفط، تصاعدت الرغبة في السيطرة عليها من قبل جميع الأطراف، وكانت شركات النفط الإنكليزية والأمريكية تسعى للحصول على امتيازات في المنطقة، مما زاد من حدة التنافس.محاولات السعودية لترسيخ نفوذها: سعت السعودية الناشئة إلى توسيع نفوذها وتأمين حدودها في جزيرة العرب.
الرشاوى السعودية: اتهمت إنكلترا والسلطات المحلية السعودية بتقديم رشاوي لشيوخ القبائل في منطقة البريمي لاستمالة ولائهم، ولا يمكن نكران البريطانيين ومدى نفوذهم[25].
أما الأسباب المباشرة تتمثل بإرسال قوة سعودية إليها عام 1952: أقدمت السعودية على إرسال قوة مسلحة بقيادة تركي بن عبد الله العطيشان إلى واحة البريمي، واستولت على قرية حماسة، واعتبرت إنكلترا وأبو ظبي هذا العمل بمثابة احتلال وتعدٍ على أراضيهما.
فشل المفاوضات: لم تسفر المحادثات والاتفاقيات المؤقتة، مثل اتفاقية لندن عام 1950، عن حل دائم للنزاع.
انهيار التحكيم الدولي: بعد الاتفاق على إحالة النزاع إلى هيئة تحكيم دولية في جنيف، انسحبت إنكلترا وأبو ظبي متهمتين السعودية بالتأثير على المحكمين، فأدى إلى تصاعد التوتر[26].

**ثانياً-تحليل الأحداث الرئيسية التي شهدها الخلاف الحدودي.**

أبرز أحداث "النزاع الحدودي حول" البريمي:
1952: دخول الجيش السعودي إلى حماسة: استولت قوة سعودية صغيرة على قرية حماسة في واحة البريمي، مما أشعل فتيل الأزمة.
1954-1955: محاولة التحكيم الدولي: بدأت جلسات التحكيم في جنيف، لكنها سرعان ما انهارت بسبب اتهامات بالتحيز والتأثير على المحكمين.
أكتوبر 1955: تدخل القوات البريطانية: قامت قوات "كشافة ساحل عمان المتصالح" (التي كانت تحت القيادة البريطانية) بعملية عسكرية لاستعادة واحة البريمي، وتم تطويق الجيش السعودي في حماسة وإجبارها على الاستسلام دون قتال كبير.
طرد الجيش السعودي: بعد استسلامهم، تم نزع سلاح الجيش السعودي وإعادتهم إلى السعودية.
تثبيت السيطرة العمانية والإماراتية: عززت مشيخة أبو ظبي وعُمان، بدعم بريطاني، سيطرتهما على واحة البريمي[27]، وعلى الرغم من أن هذه الأحداث لم ترق إلى مستوى حرب واسعة النطاق، إلا أنها كانت فترة من التوتر الشديد والتحركات العسكرية التي هددت باستقرار المنطقة، وقد انتهت بسيطرة القوات المدعومة من إنكلترا على البريمي، ولكن ظل النزاع الحدودي قائمًا حتى تم التوصل إلى تسوية نهائية في عام 1974[28]، ويمكن تحليل أحداث نزاع البريمي من عدة زوايا، مع الأخذ في الاعتبار دور القوى الإقليمية والعظمى المؤثرة في المنطقة آنذاك بالآتي وهي صراع على الموارد والنفوذ: في جوهره، كان نزاع البريمي صراعًا على الموارد المحتملة (النفط) والنفوذ الإقليمي، وسعت السعودية إلى توسيع نطاق سيادتها وتأمين موارد جديدة، بينما تمسكت عُمان (وأبو ظبي) بأراضيها التقليدية[29].
أهمية الموقع الاستراتيجي: اكتسبت منطقة البريمي أهمية استراتيجية إضافية بسبب موقعها الحدودي بين عمان والإمارات (أبو ظبي تحديدًا)، مما جعل السيطرة عليها ذات قيمة سياسية واقتصادية.
ديناميكية القوى القبلية: لعبت الولاءات القبلية المحلية دورًا في تأجيج النزاع، حيث سعت الأطراف المتنازعة إلى كسب ود شيوخ القبائل من خلال الإغراءات المالية وغيرها.

فشل الآليات الدبلوماسية المبكرة: لم تنجح المحاولات الأولية للتفاوض أو التحكيم في حل الخلاف، مما أدى إلى تصاعد التوتر واللجوء إلى القوة.
إظهار قوة النفوذ البريطاني: تدخل إنكلترا العسكري الحاسم في عام 1955 أظهر بوضوح نفوذها المهيمن في المنطقة وقدرتها على فرض إرادتها وحماية مصالحها وحلفائها.
تسوية مؤقتة فرضتها القوة: انتهى النزاع في الخمسينيات بسيطرة فعلية لأبو ظبي وعمان بدعم بريطاني، لكن التسوية النهائية للحدود استغرقت عقدين آخرين[30].

**ثالثاً-دور القوى الإقليمية والدولية في الصراع.**

يكمن دور الدول الإقليمية في:
السعودية: كانت الطرف الطموح الذي سعى إلى توسيع نفوذه الإقليمي وتأمين موارد محتملة. استندت في مطالباتها إلى رؤيتها لتاريخ المنطقة وعلاقاتها القبلية، أظهرت استعدادها لاستخدام القوة (وإن كانت محدودة) لتحقيق أهدافها.
عُمان (ومشيخة أبو ظبي): دافعت عن سيادتها على أراضيها التقليدية. كانت أبو ظبي، بحكم موقع جزء كبير من واحة البريمي ضمن نفوذها، في قلب النزاع. اعتمدت كلتاهما بشكل كبير على الدعم البريطاني في مواجهة المطالبات السعودية[31].
دور الدول العظمى:
إنكلترا: كان لها الدور الأكبر والأكثر تأثيرًا في هذا النزاع.
حماية المصالح: سعت لتأكيد مطامعها النفطية في المنطقة ومنع أي قوة أخرى من تهديد نفوذها.
دعم الحلفاء: وقفت بصلابة إلى جانب أمراء المناطق الساحلية المتصالح التي كانت تحت حمايتها.
فرض النظام: تدخلها العسكري عام 1955 كان حاسمًا في إنهاء المواجهة المباشرة وتثبيت الوضع الراهن الذي يخدم مصالحها وحلفائها.
إدارة التوازنات الإقليمية: سعت إنكلترا لتأمين تعزيز الموازنة بين التصارع في المنطقة ومنع أي طرف من أن يصبح قويًا جدًا لدرجة تهديد مصالحها.
أمريكية: كان دورها أقل مباشرة في هذه المرحلة، لكنها كانت تراقب الأوضاع عن كثب. وكانت الولايات المتحدة مهتمة باستقرار المنطقة لضمان تدفق النفط، وكانت تدعم بشكل عام النفوذ البريطاني في مواجهة أي قوى قد تعرقل ذلك[32].
لقد كانت التفاعلات الفكرية والمجال الاجتماعي بين السعودية والإمارات خلال القرن العشرين عميقة الجذور ومتينة، واستندت إلى تاريخ مشترك وقيم وتقاليد متقاربة، وساهم الجوار الجغرافي في تسهيل التواصل والتفاعل الاجتماعي والثقافي بين سكان المنطقتين قبل قيام الدولتين الحديثتين، وتشترك العديد من القبائل في أصولها وامتداداتها بين السعودية والإمارات، مما خلق شبكة واسعة من التفاعلات الاجتماعية والأسرية، وساهمت حركة التجارة التقليدية عبر البر والبحر في تبادل العادات والتقاليد والمعارف بين السكان، ويشكل الدين الإسلامي الرابط الأقوى والأكثر تأثيرًا في تشكيل الهوية والقيم والعادات والتقاليد في كلا المجتمعين. كما أنَّ اللغة العربية هي لغة مشتركة، مما سهل التواصل والتفاهم الثقافي والأدبي[33]. وتشترك المنطقتان في العديد من العادات والتقاليد الأصيلة، سواء البدوية في المناطق الداخلية أو الحضرية في المراكز الساحلية، وشهد القرن العشرين حركة تنقل للأفراد بين البلدين لأغراض مختلفة، مثل العمل والتجارة والزيارات العائلية والدينية (خاصة أداء مناسك الحج والعمرة)، وسعى العديد من أبناء الإمارات إلى إكمال تعليمهم في المؤسسات التعليمية السعودية العريقة، مما خلق روابط اجتماعية وثقافية بين الأجيال، وكان هناك حضور ومشاركة متبادلة في المناسبات الفكرية والمجال الاجتماعي والدينية التي تقام في كلا البلدين، وبدأ التبادل الثقافي يأخذ شكلًا أكثر تنظيمًا مع تطور وسائل الإعلام والأدب في كلا البلدين[34]. تم عرض

أعمال أدبية وفنية سعودية في الإمارات والعكس، وتشابه الفنون الشعبية والموروثات الثقافية في العديد من الجوانب، مما عزز الشعور بالانتماء المشترك، وبدأت تظهر بعض المبادرات والمؤسسات الثقافية التي تهدف إلى تعزيز التبادل الثقافي بين البلدين في أواخر القرن العشرين. باختصار، كانت التفاعلات الفكرية والمجال الاجتماعي بين السعودية والإمارات خلال القرن العشرين قوية ومتينة، واستندت إلى أسس تاريخية ودينية ولغوية وثقافية مشتركة. وقد تعززت هذه العلاقات من خلال حركة التنقل والتفاعل الاجتماعي، وأدى مجلس اجتماع دول الخليج (التعاون الخليجي) دورًا إضافيًا في دعم هذه الروابط. هذا التقارب الاجتماعي والثقافي شكل ولا يزال يشكل ركيزة أساسية للعلاقات الأخوية الوثيقة بين البلدين[35]. كانت هناك بعض التحديات والعقبات والعثرات التي وقفت العلاقات بين المناطق التي تشكل اليوم السعودية والإمارات في النصف الأول من القرن الماضي. هذه المشاكل كانت في الغالب ذات طبيعة حدودية وقبلية، وتعكس طبيعة المنطقة في تلك الفترة قبل ترسيم الحدود الحديثة وقيام الدولتين بالصورة التي نعرفها اليوم[36].

**رابعاً-نتائج وتداعيات الخلاف حول واحة البريمي على المدى القصير.**

كان نزاع البريمي تجسيدًا لتفاعل معقد بين الطموحات الإقليمية، المصالح الاقتصادية (خاصة النفط)، وديناميكيات القوى القبلية، وكلها ضمن النفوذ القوي للإمبراطورية البريطانية المتراجعة. تدخل إنكلترا الحاسم فرض تسوية مؤقتة، لكن التسوية النهائية للنزاع الحدودي لم تتحقق إلا بعد عقود، مما يؤكد على عمق الجذور التاريخية للخلاف وأهمية دور القوى العظمى في تشكيل خريطة المنطقة[37].

كانت لتداعيات البريمي (أو نزاع البريمي) نتائج وآثار واضحة على المدى القصير، أبرزها:

على المستوى الإقليمي المباشر:

تثبيت السيطرة العمانية والإماراتية (بدعم بريطاني) على البريمي: أدت العملية العسكرية البريطانية عام 1955 إلى إخراج الجيش السعودي من واحة البريمي وتأكيد سيطرة مشيخة أبو ظبي وعُمان على المنطقة. وتأزيم العلاقات بين السعودية من جهة وعمان وأبو ظبي وإنكلترا من جهة أخرى، فقد خلفت الأحداث مرارة وعدم ثقة بين الأطراف. رأت السعودية أن تدخل إنكلترا كان استعراضيًا وغير مبرر، بينما اعتبرت عمان وأبو ظبي التحرك السعودي تعديًا على أراضيهما، وترسيم حدود مؤقت، فعلى الرغم من طرد الجيش السعودي، لم يتم ترسيم الحدود بشكل نهائي في ذلك الوقت، وظلت المنطقة نقطة حساسة قابلة للاشتعال، وأظهرت الأحداث قوة التواجد البريطاني في المنطقة وقدرتها على التدخل العسكري لتأكيد مطامعها وحلفائها[38].

**المبحث الثالث- تأثير الخلاف حول واحة البريمي على العلاقات السعودية الإماراتية:**

يعد الخلاف الحدودي حول البريمي، التي دارت رحاها في الفترة ما بين عامي 1952 و1955، نقطة خلاف تاريخية أثرت بشكل أو بآخر على العلاقات السعودية الإماراتية في بداياتها. تعود جذور النزاع إلى محاولة السعودية بسط سيادتها على واحة البريمي المتنازع عليها، والتي كانت تقع ضمن مناطق نفوذ مشيخة أبو ظبي وعُمان، تحت الاحتلال البريطاني آنذاك[39].

**أولاً-تحليل المواقف الرسمية وردود الفعل من كلا البلدين تجاه الخلاف الحدودي:**

بداية تشكل الحدود بين الإمارات والسعودية: على الرغم من عدم الترسيم النهائي، إلا أن سيطرة أبو ظبي على أجزاء من البريمي كانت خطوة أولى نحو ترسيم الحدود المستقبلية بين دولة الإمارات التي ستتأسس لاحقًا والسعودية[40].

على المستوى المحلي في البريمي:

حالة من عدم الاستقرار والقلق: عاش سكان البريمي فترة من التوتر والخوف نتيجة للوجود العسكري السعودي والعملية البريطانية اللاحقة.

تأثير على الولاءات القبلية: سعى كل طرف إلى كسب ولاء القبائل المحلية، مما أدى إلى انقسامات وتأثيرات اجتماعية في المنطقة.
توقف مؤقت لأنشطة التنمية: من المحتمل أن تكون الأنشطة الاقتصادية والتنموية قد تأثرت سلبًا بسبب حالة عدم الاستقرار الأمنية[41].
على المدى الأبعد (وإن كان هذا يتجاوز "المدى القصير" بشكل طفيف):
استمرار الخلاف الحدودي كبؤرة توتر محتملة: ظل ملف الحدود معلقًا حتى تم التوصل إلى تسوية نهائية في معاهدة جدة عام 1974 بين السعودية ودولة الإمارات.
تأثير على العلاقات الإقليمية: تركت أزمة البريمي بصمة في العلاقات بين دول المنطقة لسنوات لاحقة، وإن كانت العلاقات قد شهدت تحسنًا كبيرًا بمرور الوقت.
باختصار، كانت تداعيات البريمي على المدى القصير تتمثل في تثبيت الأمر الواقع بالقوة، وتأزيم العلاقات بين الأطراف المتنازعة، وخلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة الحدودية، مع بقاء ملف الحدود مفتوحًا حتى إيجاد حل دبلوماسي لاحقًا[42].
تأثيرات الخلاف حول واحة البريمي على العلاقات السعودية الإماراتية:
بذور الخلاف الحدودي: مثلت الخلاف حول واحة البريمي أول شرارة لخلاف حدودي مباشر بين السعودية وإمارة أبو ظبي، التي أصبحت فيما بعد جزءًا من دولة الإمارات. على الرغم من أن الجيش السعودي انسحبت في نهاية المطاف، إلا أن هذه الحادثة تركت تساؤلات عالقة حول ترسيم الحدود بين البلدين[43].
تأجيل ترسيم الحدود: على الرغم من انتهاء الأعمال العسكرية، استمر الخلاف الحدودي لسنوات طويلة. لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي ورسمي للحدود بين السعودية ودولة الإمارات إلا في عام 1974، بموجب اتفاقية جدة.
ذاكرة تاريخية مشتركة: أصبحت الخلاف حول واحة البريمي جزءًا من الذاكرة التاريخية المشتركة بين البلدين، وإن كانت تحمل دلالات مختلفة. بالنسبة للإمارات، تمثل صراعًا للحفاظ على أراضيها، بينما قد تُنظر إليها في السعودية كجزء من جهود توحيد أراضيها في جزيرة العرب[44].
تأثير محدود على العلاقات اللاحقة: على الرغم من أهمية الخلاف حول واحة البريمي في سياقها التاريخي، إلا أنها لم تؤدِ إلى قطيعة أو عداء مستمر بين البلدين. بمرور الوقت، ومع تأسيس دولة الإمارات وتطور العلاقات الثنائية، تجاوز البلدان هذه المرحلة وبنيا علاقات قوية ومتينة[45].

**ثانياً-تأثير الخلاف الحدودي على مستوى الثقة والتعاون بينهما في الفترة اللاحقة.**

يمكن القول: إن الخلاف حول واحة البريمي مثلت محطة تاريخية مهمة أبرزت بعض التحديات في العلاقات السعودية الإماراتية المبكرة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الحدودية. ومع ذلك، فإن تجاوز هذه الخلافات والتوصل إلى اتفاق لاحقًا، بالإضافة إلى الروابط القوية التي جمعت قيادتي وشعبي البلدين، أدت إلى بناء علاقات استراتيجية وثيقة ومستدامة تشهد تطورًا ونموًا مستمرًا حتى يومنا هذا[46].
كان الموقف الرسمي ورد فعل كلا البلدين السعودية والإمارات على أحداث الخلاف حول واحة البريمي يتسم بالحذر والتركيز على تحقيق مصالحهما، مع اختلاف في طبيعة الرد نظرًا لاختلاف موقعهما وقوتهما آنذاك.
السعودية:
الموقف الرسمي: تمسكت السعودية بحقها في واحة البريمي، انطلاقًا من رؤيتها التاريخية وامتداد نفوذ بعض القبائل التي تدين لها بالولاء في المنطقة. حاولت إثبات سيادتها من خلال تواجد قواتها بقيادة تركي بن عطشان. رسميًا، اعتبرت السعودية المنطقة جزءًا من أراضيها المتنازع عليها والتي يجب تسويتها عبر المفاوضات[47].

رد الفعل: عندما تصاعد التوتر والتدخل البريطاني، أبدت السعودية احتجاجها على الوجود البريطاني ودعمه لأمراء المناطق الساحلية وعُمان. ومع الحصار العسكري الذي فرضته القوات البريطانية، اضطرت الجيش السعودي في البريمي للاستسلام في عام 1955. وعلى الرغم من ذلك، استمرت السعودية في المطالبة بحقوقها عبر التواصل الدبلوماسي، وإن كانت بلهجة أقل حدة في ظل تفوق القوة المقابلة. رفضت السعودية سحب قواتها في البداية إيمانًا منها بحقها في الأرض. بعد استسلام الجيش السعودي، لجأت إلى المفاوضات والتسوية السلمية لاحقًا[48].

إمارات الساحل المتصالح (أبو ظبي تحديدًا):

الموقف الرسمي: كانت مشيخة أبو ظبي، تحت حكم الشيخ شخبوط بن سلطان آنذاك، تعتبر واحة البريمي جزءًا من مناطق نفوذها التقليدية. رفضت أي محاولة لضمها من قبل السعودية، واستندت في موقفها إلى الاحتلال البريطاني التي كانت تخضع لها.

رد الفعل: لم تكن لدى أبو ظبي قوة عسكرية كافية لمواجهة الوجود السعودي بشكل مباشر. لذلك، اعتمدت بشكل كبير على الدعم البريطاني. رحبت أبو ظبي بالتدخل العسكري البريطاني لإخراج الجيش السعودي من البريمي. كما تعاونت مع الجيش البريطاني وقوات عُمان في العمليات العسكرية لاستعادة الواحة. كان رد فعلها مدفوعًا برغبتها في الحفاظ على أراضيها ونفوذها الإقليمي تحت الاحتلال البريطاني[49].

**ثالثاً-دور الوساطات والجهود الدبلوماسية في احتواء تداعيات الخلاف الحدودي:**

بعد انتهاء الأعمال العسكرية المباشرة، استمر الخلاف الحدودي بين السعودية وإمارة أبو ظبي (ثم دولة الإمارات لاحقًا). استغرق الأمر سنوات من المفاوضات والوساطات للوصول إلى تسوية نهائية. في عام 1974، تم توقيع اتفاقية جدة بين السعودية ودولة الإمارات، والتي تم بموجبها ترسيم الحدود بشكل رسمي، وإن تضمنت بعض التنازلات من كلا الطرفين. بموجب هذه الاتفاقية، اعترفت السعودية رسميًا بدولة الإمارات وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، مما شكل بداية لمرحلة جديدة من العلاقات الثنائية. وبشكل عام، اتسم رد فعل كلا البلدين بالواقعية في التعامل مع موازين القوى الإقليمية والدولية في ذلك الوقت، والسعي لتحقيق أفضل تسوية ممكنة لمصالحهما على المدى الطويل[50]. لم تكن الخلاف حول واحة البريمي هي السبب المباشر في قيام دولة الإمارات، إلا أنها مثلت حدثًا مهمًا في تاريخ المنطقة أثر على تصورات قادة المشيخات للعلاقات الإقليمية ومخاطر التجزئة. كما أنها كشفت عن بعض التحديات الكامنة في العلاقات السعودية الإماراتية المبكرة، والتي استوجبت لاحقًا العمل المشترك لتجاوزها وبناء علاقات قوية ومستدامة. يمكن القول إن الخلاف الحدودي، وإن كان نقطة خلاف في الماضي، قد ساهم بشكل غير مباشر في دفع عجلة التفكير في الوحدة بين الإمارات المتصالحة كضمان لمستقبل أكثر استقرارًا وأمنًا في المنطقة[51].

**رابعاً-تأثير تأسيس دولة الإمارات على مسار العلاقات:**

كان الخلاف حول واحة البريمي دورًا مهمًا في تحليل واقع العلاقات بين السعودية والإمارات الوليدة، كما كان لها أثر على عملية تشكيل دولة الإمارات[52]. ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

تأثير الخلاف حول واحة البريمي على تحليل واقع العلاقات بين البلدين:

كشف الاختلاف في المصالح والرؤى: أظهر الخلاف الحدودي وجود اختلاف في المصالح والرؤى بين السعودية وأمراء المناطق الساحلية المتصالح (التي ستشكل لاحقًا الإمارات). كانت السعودية تسعى لتوسيع نفوذها وتوحيد أراضيها، بينما كانت المشيخات ترغب في الحفاظ على استقلاليتها تحت الاحتلال البريطاني[53].

تحديد نقاط الخلاف الحدودية: أبرز الخلاف الحدودي بشكل عملي النزاع الحدودي القائم حول واحة البريمي، مما جعل قضية ترسيم الحدود بين البلدين أمرًا ملحًا في المستقبل.

إظهار الاعتماد على القوى الخارجية: كشف الخلاف الحدودي عن اعتماد أمراء المناطق الساحلية على الاحتلال البريطاني في مواجهة أي تهديد خارجي، مما أثر على نظرة السعودية إلى هذه الكيانات في المستقبل[54].

تأجيل بناء الثقة: خلق الخلاف الحدودي فترة من عدم الثقة والريبة بين الطرفين. على الرغم من عدم تحولها إلى عداء دائم، إلا أنها تركت أثرًا في المراحل الأولى من العلاقات الثنائية.

الحاجة إلى حل سلمي: أدرك الطرفان في أخر الأمر أن الحل العسكري غير مجدي، وأن فالتفاهمات من خلال المفاوضات هي السبيل الوحيد لتجاوز الخلافات[55].

دور الخلاف حول واحة البريمي على تشكيل دولة الإمارات:

تعزيز الوعي بالهوية والمصالح المشتركة: على الرغم من أن الخلاف الحدودي كان بين السعودية وإمارة أبو ظبي بشكل مباشر، إلا أنها ساهمت بشكل غير مباشر في تعزيز الوعي لدى أمراء المناطق الساحلية المتصالح بضرورة التكاتف والتعاون لتأكيد مطامعها المشتركة في مواجهة القوى الإقليمية[56].

تسريع وتيرة التفكير في الاتحاد: مع انسحاب إنكلترا الوشيك من المنطقة في أواخر الستينيات، أدركت المشيخات الصغيرة ضعفها وهشاشتها في مواجهة التحديات الإقليمية. تجربة الخلاف الحدودي حول البريمي، وما أظهرته من أطماع إقليمية، ربما عززت من قناعة قادة المشيخات بضرورة تشكيل كيان موحد قوي، وتأثير غير مباشر، فاتفاقية جدة لترسيم الحدود بين السعودية والإمارات وُقعت بعد قيام الاتحاد، إلا أن الخلاف حول واحة البريمي وضعت قضية الحدود على الطاولة وأكدت على أهمية تسويتها لتجنب نزاعات مستقبلية بين الدولة الوليدة وجارتها الكبرى[57].

تعزيز الشعور بالاستقلال: رد الفعل القوي من جانب أبو ظبي، بدعم بريطاني، في الدفاع عن أراضيها خلال الخلاف الحدودي حول البريمي، ربما ساهم في تعزيز الشعور بالاستقلال لدى قادة وشعب الإمارات لاحقًا، وضرورة الحفاظ على سيادة الدولة الاتحادية الجديدة[58].

لقد تجاوزت السعودية ودولة الإمارات أزمة الخلاف حول واحة البريمي عبر عدة مراحل اتسمت بالدبلوماسية والحكمة في بناء علاقات مستقبلية قوية:

1. التركيز على التبادل الدبلوماسي:

بعد استسلام الجيش السعودي في البريمي عام 1955 والانسحاب اللاحق، تحول التركيز من المواجهة العسكرية إلى القنوات الدبلوماسية. أدرك الطرفان أن استمرار النزاع لن يخدم مصالحهما.

2. الوساطات والجهود الحميدة:

أدت بعض الأطراف الإقليمية والدولية دورًا في محاولة تقريب وجهات النظر بين السعودية وإمارة أبو ظبي (لاحقًا الإمارات). ساهمت هذه الوساطات في الحفاظ على جهات الاتصال.

3. الدور المحوري للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان:

كان للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله، دور حاسم في تجاوز هذه الأزمة. بصفته حاكمًا لإمارة أبو ظبي ثم رئيسًا لدولة الإمارات، أدرك أهمية بناء علاقات قوية مع السعودية. تميزت رؤيته بالحكمة وبعد النظر، وكان يؤمن بأن تجاوز الخلافات التاريخية ضروري لتحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة[59].

4. اتفاقية جدة عام 1974:

تكللت الجهود الدبلوماسية بتوقيع اتفاقية جدة عام 1974 بين السعودية ودولة الإمارات. مثلت هذه الاتفاقية نقطة تحول حاسمة في تجاوز أزمة البريمي والخلافات الحدودية. بموجب هذه الاتفاقية تم:

ترسيم الحدود بشكل رسمي: تم الاتفاق على خطوط الحدود بين البلدين، مما أنهى حالة عدم اليقين والنزاع المستمر.

اعتراف السعودية بدولة الإمارات: أعلنت السعودية اعترافها الرسمي بدولة الإمارات التي تأسست عام 1971[60].

تسوية لقضية البريمي: تضمنت الاتفاقية تسوية لقضية واحة البريمي، حيث تم اقتسام بعض الأماكن، وتنازلت السعودية عن جزء من الواحة في مقابل حصولها على مناطق أخرى ذات أهمية استراتيجية واقتصادية، مثل جزء من الساحل المطل على الخليج العربي وحقل الشيبة النفطي[61].

5. الالتزام بالمصالح المتبادلة:

التشاور المستمر لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق الاستقرار والازدهار للمنطقة بأسرها.

6. بناء الثقة وتعزيز العلاقات الأخوية:

بمرور السنوات، عملت قيادتا وشعبا البلدين على بناء الثقة وتعزيز العلاقات الأخوية القوية التي تربط بينهما، فتجاوزت السعودية والإمارات أزمة الخلاف حول واحة البريمي من خلال إعطاء الأولوية للدبلوماسية، والتحلي بالحكمة والواقعية، والتأكيد على بناء مستقبل من التعاون المشترك. كانت اتفاقية جدة عام 1974 علامة فارقة في هذا المسار، حيث وضعت الأساس لعلاقات قوية ومتينة تستمر وتتطور حتى الفترة الحالية[62].

**خاتمة:**

لقد شهدت العلاقات بين السعودية ودولة الإمارات تطورًا هائلاً ونموًا في المجالات كافة، خاصة بعد تجاوز أزمة الخلاف حول واحة البريمي وتوقيع اتفاقية جدة عام 1974. يمكن تلخيص هذا التطور في المجالات الرئيسية الآتية:

1. المجال السياسي والدبلوماسي:

التنسيق الاستراتيجي: يعتبر التنسيق السياسي والدبلوماسي بين البلدين في أعلى مستوياته.

مجلس التنسيق السعودي الإماراتي: تأسس هذا المجلس في عام 2016 لتأكيد التكافل بين البلدين في المجالات المختلفة. يشمل المجلس وزراء ومسؤولين رفيعي المستوى ويعقد اجتماعات دورية لمتابعة تنفيذ المبادرات.

التشاور المستمر: يتميز البلدان بتشاور مستمر على أعلى المستويات القيادية حول القضايا الثنائية والإقليمية والدولية من خلال الزيارات المتبادلة والاتصالات الدورية.

وحدة المواقف في المحافل الدولية: غالبًا ما تتخذ السعودية والإمارات مواقف موحدة في المنظمات والمحافل الدولية تجاه القضايا المختلفة.

2. المجال الاقتصادي والتجاري وشراكة اقتصادية متنامية.

كما يعتبر التعاون الأمني والعسكري بين السعودية والإمارات ركيزة أساسية للاستقرار الإقليمي. هناك تنسيق وثيق الأمور الأمنية.

التدريبات والمناورات المشتركة: تنفذ القوات المسلحة في البلدين تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة لتعزيز القدرات الدفاعية المشتركة والجاهزية القتالية.

التعاون في مجال الأمن الداخلي: هناك تعاون وثيق بين وزارتي الداخلية في البلدين في مجالات تبادل المعلومات، ومكافحة الجريمة المنظمة، وأمن الحدود.

4. المجال الثقافي والاجتماعي:

روابط تاريخية واجتماعية عميقة: تربط الشعبين السعودي والإماراتي روابط تاريخية وثقافية واجتماعية عميقة. هناك تقارب كبير في العادات والتقاليد والقيم.

التبادل الثقافي والفني: يتم تنظيم العديد من الفعاليات في كلا البلدين لتأكيد التعاون الثقافي وإثراء المشهد الثقافي في المنطقة.

التعاون في مجال التعليم: هناك تعاون في مجال التعليم والخبرات بين المؤسسات التعليمية في البلدين، والمشاركة في الفعاليات الوطنية، وتعزيز السياحة

تطورت العلاقات السعودية الإماراتية من مرحلة تجاوز الخلافات التاريخية إلى شراكة استراتيجية شاملة ومتكاملة في المجالات كافة. تستند هذه العلاقة القوية على أسس راسخة من الأخوة والثقة والمصالح المشتركة، وتعتبر نموذجًا للتعاون البناء والمثمر بين الدول العربية. ويمكن أن نستنتج أنَّها تعد الخلافات الحدودية حول البريمي، التي دارت رحاها في الفترة ما بين عامي 1952 و1955، نقطة خلاف تاريخية أثرت بشكل أو بآخر على العلاقات السعودية الإماراتية في بداياتها. تعود جذور النزاع إلى محاولة السعودية بسط سيادتها على واحة البريمي المتنازع عليها، والتي كانت تقع ضمن مناطق نفوذ مشيخة أبو ظبي وعُمان، تحت الاحتلال البريطاني آنذاك، ويُلاحظ مما سبق أنها تعززت العلاقات بين السعودية ودولة الإمارات بشكل كبير وملحوظ في المجالات كافة التي ذكرتها سابقًا. هذا التعزيز لم يكن مجرد استمرار للتعاون القائم، بل شهد نقلة نوعية وتعميقًا استراتيجيًا في الشراكة بين البلدين.

يمكن تلخيص أبرز النتائج الآتية:

1. كان للخلاف حول واحة البريمي تأثير سلبي مؤقت على العلاقات السعودية الإماراتية، إلا أن المصالح المشتركة والجهود الدبلوماسية اللاحقة ساهمت في تجاوز هذه الآثار وبناء علاقات قوية ومستدامة.
2. أدت القوى الإقليمية والدولية دورًا في تأجيج الصراع حول البريمي وتحديد مساره.
3. أدت الخلاف حول واحة البريمي إلى فترة من عدم الثقة والتوتر في العلاقات بين البلدين.
4. ساهم تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في تغيير ديناميكية العلاقات مع السعودية.
5. ركزت القيادات في البلدين على تجاوز الخلافات التاريخية من أجل تحقيق الاستقرار والتعاون الإقليمي.

***أبرز التوصيات:***

1. ضرورة تعزيز العلاقات العربية ضد كل المشكلات بحكمة وعقلانية وردع الصدع في أي تحدي يتعرض إليه العرب.
2. إدراك العرب الأيادي الخفية المتصلة بالغرب وغاياتهم التحريضية والتقسيمية في منطقتنا بما يخدم مصالحهم واستمرارية سيطرتهم على خيراتنا.
3. العمل بشكل جاد على الوحدة العربية في المجالات كافة.
4. زيادة الدراسات التوعوية وتقديمها بأساليب متنوعة لدى الأجيال العربية.

**هوامش البحث:**

**([1]) محمد حسين العيدروس، دراسات في الخليج العربي، ج2، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1999م، ص118.**
**([2]) عبد الله بن عبد العزيز المطير، الأمن البحري: مفهومه، عناصره، تهديداته، دار النشر العربية، الرياض، 2018، ص ص. 20-25.**
**([3]) خالد بن عبد المحسن الزيد، التهديدات البحرية في الخليج العربي: الواقع والمستقبل، جامعة الملك سعود، الرياض، تاريخ النشر: 2019، ص ص 120-121.**
**([4]) هز فورتيك، سياسة إيران إزاء الخليج العربي في السبعينات، الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1988، ص321.**
**([5]) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة في السياسة الجغرافية، بغداد، ص361.**
**([6]) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971-، القاهرة، 1974م، ص225.**
**([7]) سلطان القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العمانية، ط2، مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، دبي، 1989م، ص61.**

([8]) لازم لفته ذياب، المعارضة الداخلية في عمان 1955-1975م، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة البصرة، 1984م، ص77.
([9]) وليم جيفور بلجيف، وسط الجزيرة العربية وشرقها، ترجمة صبري حسن، القاهرة، 2001، ص326.
([10]) محمد مرسي عبد الله، تاريخ الإمارات، مختارات من أهم الوثائق البريطانية، 1797م- 1965م، مركز لندن للدراسات العربية، 1996م، ص 162.
([11]) محمد رشيد الفيل، مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد8، ص36-ص38.
([12]) محمد علي التميم، العلاقات المصرية السعودية 1952-1967م، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية، 1999، ص36.
([13]) حسين فوزي النجار، مع الأحداث في الشرق الأوسط 1946-1956، مكتبة القاهرة، مصر، عام 1957م، ص133.
([14]) نايف بن محمد العبد الكريم، الأمن البحري العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2021، ص ص 200-202.
([15]) عبد الرحمن بن عبد العزيز العيسى، الأمن البحري في الخليج العربي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2016، ص ص 50-53.
([16]) فريال اليغاري، العلاقات بين دول المجلس وباكستان، ط1، أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، ب.ت، ص274.
([17])صلاح أحمد هريدي علي، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، ط1، الإسكندرية، مطبعة الأمل، 2010م، ص18.
([18]) عبد الله بن محمد العتيبي، دور القوات البحرية السعودية في تحقيق الأمن البحري لدول الخليج العربي، دار النشر العربية، الرياض، 2022، ص ص 50-55.
([19]) حسين فوزي النجار، المصدر السابق، ص141.
([20]) دار الكتب والوثائق، بغداد، تقارير المفوضية العراقية في جدة، و83، ص158.
([21]) حسين فوزي النجار، المصدر السابق، ص141.
([22]) جي. بي. كيلي، الحدود الشرقية، الحدود الشرقية لجزيرة العرب، تعريب خيري حماد، بيروت، عام 1971م، ص55.
([23]) العيدروس، المصدر السابق، ج2، ص121.
([24]) عبد الرحمن ابن قاسم، الدرر السنية في الأجوبة النجدية، ط5، د.ن، 1995م، ص22.
([25]) حسين فوزي النجار، المصدر السابق، ص132.
([26]) العيدروس، المصدر السابق، ج2، ص120.
([27]) حسين فوزي النجار، المصدر السابق، ص137.
([28]) محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات وجيرانها، ط1، الكويت، 1981، ص32.
([29]) العيدروس، المصدر السابق، ج2، ص120.
([30]) جي. بي. كيلي، الحدود الشرقية، الحدود الشرقية لجزيرة العرب، تعريب خيري حماد، بيروت، عام 1971م، ص52.
([31]) حسين فوزي النجار، المصدر السابق، ص133.
([32]) العيدروس، المصدر السابق، ج2، ص122.
([33]) حسين فوزي النجار، المصدر السابق، ص147.
([34]) جي. بي. كيلي، المصدر السابق، ص52.
([35]) العيدروس، المصدر السابق، ج2، ص122.
([36]) حسين فوزي النجار، المصدر السابق، ص148.
([37]) محمد مرسي عبد الله، تاريخ الإمارات، مختارات من أهم الوثائق البريطانية، 1797م- 1965م، المصدر السابق، ص 165.
([38]) للمزيد أنظر إلى: طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز 1916-1925، مركز دراسات الخليج، البصرة، 1982، ص103.

[39] خير الدين الزركلي، الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ج2، ط2، بيروت، 1977م، ص556.
[40] صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مصر، 1965م، ص307-308.
[41] دار الكتب والوثائق، بغداد، تقارير المفوضية العراقية في جدة، و83، ص161.
[42] دار الكتب والوثائق، بغداد، تقارير المفوضية العراقية في جدة، و83، ص158.
[43] للمزيد أنظر إلى: طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز 1916-1925، مركز دراسات الخليج، البصرة، 1982، ص104.
[44] خليل علي مراد، مجموعة محاضرات ألقيت على طلاب الدراسات العليا، جامعة الموصل، عام 2000م.
[45] وليم جيفور بلجيف، المصدر السابق، ص326.
[46] محمد مرسي عبد الله، المصدر السابق، ص 163.
[47] محمد مرسي عبد الله، المصدر السابق، ص33.
[48] نذير الهنداوي، التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية للدولة السعودية الثانية في عهد فيصل بن تركي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، بغداد، 2010، ص84.
[49] محمد مرسي عبد الله، المصدر السابق، ص36.
[50] جي. بي. كيلي، المصدر السابق، ص52.
[51] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص307-308.
[52] محمد مرسي عبد الله، المصدر السابق، ص53.
[53] حسين فوزي النجار، المصدر السابق، ص133.
[54] عبد الرحمن ابن قاسم، الدرر السنية في الأجوبة النجدية، د.ن، 1995م، ط5، ص24.
[55] محمد مرسي عبد الله، المصدر السابق، ص37.
[56] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص307-308.
[57] صلاح العقاد، المصدر نفسه، ص307-308.
[58] جي. بي. كيلي، المصدر السابق، ص55.
[59] جي. بي. كيلي، المصدر السابق، ص57.
[60] صلاح العقاد، المصدر السابق، ص321-323.
[61] محمد مرسي عبد الله، المصدر السابق، ص37.
[62] حسين فوزي النجار، المصدر السابق، ص135.

## قائمة المصادر والمراجع:


### الوثائق غير المنشورة:

1. دار الكتب والوثائق، بغداد، تقارير المفوضية العراقية في جدة، و83.

### أولاً-الكتب العربية:

2. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر 1945-1971-، القاهرة، 1974م.
3. حسين فوزي النجار، مع الأحداث في الشرق الأوسط 1946-1956، مكتبة القاهرة، مصر، عام 1957م.
4. خالد بن عبد المحسن الزيد، التهديدات البحرية في الخليج العربي: الواقع والمستقبل، جامعة الملك سعود، الرياض، 2019.
5. خير الدين الزركلي، الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ج2، ط2، بيروت، 1977م.
6. سلطان القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العمانية، مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، دبي، ط2، 1989م.
7. صبري فارس الهيتي، الخليج العربي: دراسة في السياسة الجغرافية، بغداد.

8. صلاح أحمد هريدي علي، تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، ط1، الإسكندرية، مطبعة الأمل، 2010م.
9. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مصر، 1965م.
10. طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز 1916-1925، مركز دراسات الخليج، البصرة، 1982.
11. عبد الرحمن ابن قاسم، الدرر السنية في الأجوبة النجدية، دون دار نشر، 1995م، ط5.
12. عبد الرحمن بن عبد العزيز العيسى، الأمن البحري في الخليج العربي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2016.
13. عبد الله بن عبد العزيز المطير، الأمن البحري: مفهومه، عناصره، تهديداته، دار النشر العربية، الرياض، 2018.
14. عبد الله بن محمد العتيبي، دور القوات البحرية السعودية في تحقيق الأمن البحري لدول الخليج العربي، دار النشر العربية، الرياض، 2022.
15. فريال اليغاري، العلاقات بين دول المجلس وباكستان، ط1، أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، دون تاريخ.
16. محمد حسين العيدروس، دراسات في الخليج العربي، ج2، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1999م.
17. محمد مرسي عبد الله، تاريخ الإمارات، مختارات من أهم الوثائق البريطانية، 1797م- 1965م، مركز لندن للدراسات العربية، 1996م.
18. محمد مرسي عبد الله، دولة الإمارات وجيرانها، ط1، الكويت، 1981.
19. نايف بن محمد العبد الكريم، الأمن البحري العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 2021.

**ثانياً-الكتب المعربة:**

1. جي. بي.كيلي، الحدود الشرقية، الحدود الشرقية لجزيرة العرب، تعريب خيري حماد، بيروت، عام 1971م.
2. وليم جيفور بلجيف، وسط الجزيرة العربية وشرقها، ترجمة صبري حسن، القاهرة، 2001.

**ثالثاً-الرسائل الجامعية:**

1. لازم لفته ذياب، المعارضة الداخلية في عمان 1955-1975م، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة البصرة، 1984م.
2. محمد علي التميم، العلاقات المصرية السعودية 1952-1967م، رسالة ماجستير غير مدروسة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية، 1999.
3. نذير الهنداوي، التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية للدولة السعودية الثانية في عهد فيصل بن تركي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010.

**رابعاً-المجلات التاريخية:**

1. محمد رشيد الفيل، مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد8.

**خامساً- الندوات:**

1. خليل علي مراد، مجموعة محاضرات ألقيت على طلاب الدراسات العليا، جامعة الموصل، عام 2000م.

هز فورتيك، سياسة إيران إزاء الخليج العربي في السبعينات، الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1988.

**Abstract**

The research, entitled "The Buraimi War and Its Impact on Saudi-Emirati Relations between 1952 and 1955," includes an introduction and four chapters. It addresses the historical and geographical aspects of the Buraimi region, the political, strategic, and economic aspects of this region, the historical background of regional conflicts in the region prior to this war, and the conflicting parties and their interests therein. The second chapter covers the Buraimi War through the (direct) and indirect causes of the outbreak of the war, the events and developments, an analysis of the main events witnessed in the war, the role of regional and international powers in the conflict, and the short-term consequences and repercussions of this war. The third chapter covers the impact of the Buraimi War on Saudi-Emirati relations, an analysis of the official positions and reactions of both countries to the war, the impact of the war on the level of trust and cooperation between them in the subsequent period, the role of mediation and diplomatic efforts in containing the repercussions of the war, and the impact of the founding of the UAE on the course of relations. Finally, the fourth section explores overcoming the effects of the past to build strategic relations, the factors that contributed to overcoming the effects of the Buraimi War, the development of cooperation and coordination between Saudi Arabia and the UAE in various fields, and the role of common interests and regional challenges in strengthening relations as a model for relations between neighboring countries in the region. At the end of the research, there is a conclusion and a summary of the most important findings and the most prominent recommendations, as well as a list of the books used